

Distr.: General
13 October 2010
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (في الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩١٢ (٢٠١٠)، الذي مدد المجلس به ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١. ويتناول التطورات الرئيسية التي شهدتها تيمور - ليشتي وحالة تنفيذ البعثة لولايتها منذ أن قدمت التقرير المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠ (S/2010/85).

٢ - ولقد استمرت أميرة حق ممثلي الخاصة في قيادة البعثة وواصلت التنسيق مع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية. وساعدها في ذلك فين ريسكي - نيلسن نائب الممثلة الخاصة المعني بدعم أجهزة الحكم والتنمية والشؤون الإنسانية وتاكاهيساكاواكامي نائب الممثلة الخاصة الذي كان معنيا بدعم القطاع الأمني وسيادة القانون إلى أن وافته المنية فجأة في ١٥ آذار/مارس وخلفه شيجيرو موشيدا في منصبه في ١ أيلول/سبتمبر. ومضت البعثة في اتباع نهجها القائم على مبدأ "وحدة العمل في منظومة الأمم المتحدة"، حيث وضعت إطاراً استراتيجياً متكاملًا وأحرزت مزيداً من التقدم ببذل جهود متكاملة مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري في جميع المجالات الصادر فيها تكليفات.

ثانياً - التطورات السياسية والأمنية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

٣ - ظلت الحالة هادئة عموماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأمر الذي هيئاً للحكومة مناخاً مؤاتياً لتوجيه عنايتها مجدداً لمسألة التصدي للتحديات طويلة الأجل التي تواجهها

** أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.



تيمور - ليشتي، مما شمل وضع خطة إنمائية استراتيجية وطنية تغطي الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠٣٠. وتركز الخطة على قطاعات الزراعة والموارد الطبيعية والسياحة باعتبارها قطاعات استراتيجية من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي الأمر الذي يُنشد من وراء تحويل تيمور - ليشتي، بحلول عام ٢٠٣٠، من بلد منخفض الدخل إلى بلد في الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. ولقد أجرى كاي رالانا غوسماو رئيس الوزراء، في الفترة من ١٩ نيسان/أبريل إلى ١١ أيلول/سبتمبر اجتماعات تشاور عامة في كل من المراكز الإدارية بالبلد وعددها ٦٥ مركزا. وشرح رئيس الوزراء في كل من تلك الاجتماعات الأهداف الرئيسية الواردة في مشروع الخطة وتناول الكيفية التي يمكن بها للمجتمعات المحلية أن تشارك في تنمية البلد، ورد على أسئلة الحاضرين وعلى اقتراحاتهم. وسوف تُقدم الخطة بعد أن تدرج فيها الآراء المستقاة من المشاورات العامة، إلى البرلمان الوطني للموافقة عليها.

٤ - وشهدت أيضا الفترة المشمولة بالتقرير مزيدا من التقدم فيما يتصل باستئناف شرطة تيمور - ليشتي الوطنية الاضطلاع بمسؤولياتها في أربع مقاطعات أخرى، وقيام الرئيس جوزيه راموس أورتا بإصدار مجموعة هامة من التشريعات المتعلقة بالأمن الوطني المهدف منها تدعيم القطاع الأمني ووضع الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل التي تضم معظم التوصيات التي خلص إليها التقييم الشامل المستقل الذي أُجري في تشرين الأول/أكتوبر بشأن احتياجات القطاع آنف الذكر، وذلك بالإضافة إلى مواصلة تطوير مؤسسات الدولة الحيوية.

٥ - وفي ١ شباط/فبراير، وبعد فترة طويلة من انعدام توافر الآراء بشأن اختيار مرشح لمنصب المفوض المعني بمكافحة الفساد، قام البرلمان الوطني، فيما يعد تطورا سياسيا هاما، بانتخاب أديريتو دوجيسوس سواريس لشغل هذا المنصب. وقد أدى اليمين في ٢٢ شباط/فبراير. ويلزم التنويه في هذا الصدد، إلى أن ذلك التطور تحقق في جانب كبير منه بفضل مقدرة رئيس الوزراء غوسماو القيادية وتعاون الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، بما في ذلك أحزاب المعارضة التي أبدت استعدادها للمساعدة في معالجة قضية وطنية على هذا القدر من الأهمية.

٦ - وفي ٦ تموز/يوليه وافق البرلمان على الميزانية التكميلية التي اقترحتها الحكومة وزادت بها ميزانية عام ٢٠١٠ من ٦٦٠ إلى ٨٣٧ مليون دولار، وذلك بعد ثلاثة أسابيع من المناقشات المكثفة داخل اللجان البرلمانية وداخل البرلمان بكامل هيئته، حضرها رئيس الوزراء والعديد من أعضاء الحكومة. وتركزت مناقشات البرلمان في معظمها على طلب الحكومة سحب أموال من صندوق النفط تفوق الإيرادات المستدامة المقدرة نسبتها ب ٣ في المائة وعلى إمكانية تنويع استثمارات صندوق النقد.

٧ - ويُذكر أن حكومة التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية أكملت عامها الثالث في ٨ آب/أغسطس. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد إلى أن ماريو كاراسكالو نائب رئيس الوزراء المعني بتنسيق شؤون إدارة الدولة، قدم في ١٦ أيلول/سبتمبر، استقالته بسبب اختلافه في الآراء مع رئيس الوزراء. بيد أن الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي يتزعمه نائب رئيس الوزراء أعلن أنه لن ينسحب من التحالف منعا لزعزعة استقرار الحكومة.

ألف - دعم الحوار والمصالحة

٨ - شجعت ممثلي الخاصة عمليات اتخاذ القرار بشكل ديمقراطي قوامه التشاور وذلك من خلال تفاعلها المعهود مع طائفة عريضة من الجهات المعنية. واستمرت في عقد اجتماعات بصفة منتظمة مع الرئيس خوزيه راموس - أورتا ومع فرناندو "لاساما" دو أوروخو وماري الكيتيري الأمين العام للجهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة. واستضافت أيضا أربعة اجتماعات مع ممثلي جميع الأحزاب السياسية (بما في ذلك الأحزاب غير الممثلة في البرلمان) وكان أحد تلك الاجتماعات مع النساء اللاتي يمثلن أحزابا سياسية. وواصل نائب ممثلي الخاصة المعني بدعم أجهزة الحكم والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية عقد اجتماعات بصفة منتظمة مع كل من نائبي رئيس وزراء البلد لمناقشة المسائل المتصلة بالمساءلة والحكم، في حين يواصل نائب ممثلي الخاصة المعني بدعم القطاع الأمني وسيادة القانون عقد اجتماعات مع كل من وزيري الدولة لشؤون الأمن والدفاع لمناقشة المسائل المتصلة بأعمال الشرطة والقطاع الأمني الأوسع نطاقا.

٩ - ومضى الرئيس في مبادرة الحوار التي استهلها بشأن موضوع "الطريق إلى السلام والوحدة الوطنية"، داعما بذلك مبادرات المصالحة والسلام في المجتمعات المحلية الحضرية والريفية. وذكر الرئيس، في خطاب ألقاه، في ٦ آب/أغسطس، بمناسبة الذكرى الثالثة لتشكيل حكومة التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية في ٨ آب/أغسطس، أن جهود السلام والمصالحة التي شهدتها السنوات الثلاث الماضية كانت مشجعة وسلط الضوء على أهمية الحوار والاحترام المتبادل. وقامت جهات فاعلة أخرى بدعم مبادرات مماثلة على الصعيد الوطني. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما قامت به الكنيسة الكاثوليكية، بناء على طلب القادة السياسيين، من استضافة معتكف في ٢١ و ٢٢ آب/أغسطس، ضم سبعة من كبار القادة الوطنيين، بينهم الرئيس؛ ورئيس الوزراء؛ ونائبي رئيس الوزراء؛ وقائد القوات المسلحة التيمورية، القوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي؛ والأمين العام ورئيس الجبهة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة. ولقد كان ذلك المعتكف جهدا هاما على طريق تعزيز الحوار من أجل تحقيق التوافق الوطني في الآراء بشأن القضايا ذات الأولوية.

١٠ - وعلى الرغم من أن الجبهة آنفة الذكر ما زالت تنكر شرعية حكومة التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية، فإنها لم توجه أية دعوات عامة لإجراء انتخابات قبل انتهاء فترة البرلمان الحالي في عام ٢٠١٢. وكرر أيضا الأمين العام للجبهة، في ٢٠ أيار/مايو، تأكيد التزام حزبه علنا بالتجاوز عن تحديات الماضي ودعا إلى العمل على أن يكون العقد ٢٠١٠-٢٠٢٠ عقدا يسوده السلام والاستقرار والتنمية.

١١ - واضطلعت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني أيضا بمبادرات حوارية الهدف منها إعلاء صوت المرأة والشباب. واحتفالا بالذكرى العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عقدت منظمات المجتمع المدني، بدعم من البعثة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منتديات نقاش في مقاطعة كوبالينا في ٩ تموز/يوليه، وفي مقاطعة ديلي في ١١ حزيران/يونيه. وضمت تلك المنتديات زهاء ١٢٠ امرأة يمثلن المجتمع المدني والبرلمان والحكومة التقين لمناقشة مشاركة المرأة في العمليات السياسية وحماية حقوق المرأة. وشاركت ممثلي الخاصة في كل من المنتدين. وفي ١٦ آب/أغسطس افتتح وزير الدولة للشباب والرياضة برلمان الشباب (انظر S/2010/85، الفقرة ١٠٥) الذي يضم ١٣٠ من الشباب (بينهم ٦٦ فتاة) تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ عاما وسوف يجري تدريبهم لمدة سنتين على المهارات القيادية والنيابية وستتاح لهم الفرص لإقامة حوار بشأن قضايا السياسات العامة التي تمس الشباب. وتوفر منظمة الأمم المتحدة للطفولة الدعم التقني لهذه المبادرة.

باء - تعزيز الحكم الديمقراطي

١٢ - قررت الحكومة تأجيل الانتخابات البلدية لحين انتهاء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بما يسمح بكفالة توفير ما تراه ضرورياً من موارد بشرية إضافية وتطوير المؤسسات على صعيد المقاطعات (انظر S/2010/85، الفقرة ١٠١). ولقد واصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفير الدعم التقني لجهود تحقيق اللامركزية التي من شأنها أن تفضي في نهاية المطاف إلى تشكيل مجالس بلدية. ويشمل ذلك دعم برنامج التنمية المحلية تحت إشراف وزارة شؤون إدارة الدولة وتنظيم المقاطعات، الذي يوفر للجمعيات المحلية مجموعة من المنح لدعم تنمية القدرات المحلية. وقد استهل هذا البرنامج، في عام ٢٠٠٤، باعتباره برنامجاً تدريبياً وتم توسيع نطاقه في عام ٢٠١٠ ليشمل جميع المقاطعات البالغ عددها ١٣ مقاطعة. وفي الوقت نفسه، أجرت الحكومة عملية لتحديث سجلات الناخبين امتدت من ١ شباط/فبراير إلى ١ تموز/يوليه واستهدفت المسنين والنساء في المناطق الريفية والناخبين الجدد. وواصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تقديم الدعم، بصورة متكاملة، لهيئتي إدارة الانتخابات (اللجنة الانتخابية الوطنية والأمانة الفنية لإدارة الانتخابات) وذلك بتدعيم القدرات المؤسسية بحيث يتسنى لهما القيام، في ظل دعم دولي محدود، بتنظيم الانتخابات المقبلة، بما في ذلك تنظيم حملات لتثقيف الناخبين والتوعية بالحقوق المدنية تعزيزاً لدور المرأة في العمليات الانتخابية بصفتها مُرشحة وناخبة.

١٣ - وسُجّلت تطورات إيجابية في مجال مكافحة الفساد، من بينها إنشاء مفوضية مكافحة الفساد وصياغة قانون بشأن إنشاء المحكمة الإدارية العليا ومصلحة الضرائب وديوان المحاسبة حسبما ينص عليه الدستور. ولقد عيّن المفوض المعني بمكافحة الفساد نائبين له قاما بدورهما بتعيين ما مجموعه ثلاثة مديرين. وبناء على طلب المفوضية انتدبت البعثة مستشارين دوليين اثنين ومستشاراً وطنياً لدعم المفوضية.

١٤ - وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ تموز/يوليه، احتفلت لجنة الخدمة المدنية بالذكرى الأولى لاعتماد التشريع الذي أنشئت بموجبه (انظر S/2009/504، الفقرة ١٢) ولقد أحرزت اللجنة المكلفة بطائفة عريضة من المهام الهدف منها كفالة اتسام الخدمة المدنية بالفعالية والزاهة وبالروح المهنية، تقدماً لا بأس به، من قبيل أخذها مثلاً، فيما تُجريه من تغييرات في الخدمة المدنية، بُنّهج تنبني بقدر أكبر على المشاركة بحيث تلقى تفهماً وقبولاً لدى الوزارات. بيد أنه ما زالت هناك بعض التحديات من بينها عدم كفاية الموارد البشرية.

١٥ - وقامت البعثة، في ظل التعاون مع الجهات الوطنية المعنية، بتنظيم أربعة منتديات بشأن الحكم الديمقراطي الهدف منها إتاحة الفرصة للمواطنين للتفاعل مع قادتهم الوطنيين. وشارك في تلك المنتديات التي عُقدت في مقاطعات ديلي وبوكاو وكوفاليمبا، اثنا عشر عضواً من أعضاء البرلمان والمدعي العام وقاض سابق وممثلون عن المجتمع المدني.

١٦ - وفي ٢٤ آذار/مارس، وافق مجلس الوزراء على السياسة الوطنية الخاصة بالاتصالات، التي توضح موقف الحكومة من تطوير وسائط الإعلام. وتنص السياسة على حماية اللغات والثقافات المحلية ودعم الإذاعات المجتمعية. وتؤكد الالتزام الراسخ بكفالة حرية وسائط الإعلام وتعددتها وتنوعها. وتماشياً مع سياسة الحكومة التي يتوخى فيها العمل على كفالة استقلال وسائط الإعلام وتعددتها وتعزيز دور وسائط الإعلام في مجال الرصد، قامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في ظل الشراكة مع المركز الدولي للصحفيين، بتزويد ثلاث منظمات إعلامية بآلات طباعة لنشر الصحف.

جيم - الحفاظ على الأمن العام

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خفض عدد ضباط الشرطة التابعين للبعثة من ١٠٤٥ ضابطاً إلى ١٠٢٣ ضابطاً، في حين لم يتغير عدد ضباط الشرطة في وحدات الشرطة المشكلة. ومن ضمن ضباط وحدات الشرطة المشكلة البالغ عددهم ٥٦٠ ضابطاً، نشر في مقاطعة ديلي ٣٣٠ ضابطاً (منهم ١٤٠ ضابطاً في وحدة الشرطة المشكلة الماليزية، و ١٤٠ ضابطاً في وحدة الشرطة المشكلة البرتغالية، و ٥٠ ضابطاً في وحدة الشرطة المشكلة الباكستانية)، بينما نشر ٢٣٠ ضابطاً في مقاطعات أخرى (منهم ١٤٠ ضابطاً في وحدة الشرطة المشكلة البنغلاديشية في بوكو؛ و ٩٠ ضابطاً في وحدة الشرطة المشكلة الباكستانية، منهم ٧١ ضابطاً في بوبونارو و ١٩ في إرميرا). وبينما واصلت شرطة البعثة أداء مهمة إنفاذ القانون بصفة مؤقتة المسندة إليها بموجب ولايتها، فقد ركزت جهودها على نحو متزايد على دعم تدريب الشرطة الوطنية وتطويرها المؤسسي وتعزيزها. وتواصل التعاون الوثيق مع قوات الأمن الدولية.

١٨ - وظلت الحالة الأمنية في البلد مستقرة، فلم تسجل أية حوادث إخلال هامة بالنظام العام أو زيادات كبيرة في الجرائم أو أعمال العنف المبلغ عنها. ولم تطرأ زيادة كبيرة في عدد الحوادث المبلغ عنها خلال الفترة قيد الاستعراض. ولم تقع زيادات كبيرة في عدد الجرائم المبلغ عنها في المقاطعات التي استأنفت فيها الشرطة الوطنية لتييمور - ليشتي الاضطلاع بالمسؤوليات الرئيسية في مجال الأمن (انظر الفقرة ٢٢ أدناه).

١٩ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير ورود عدد من الإفادات بشأن أنشطة عسكرية إندونيسية مزعومة في مناطق إيكوسي الحدودية التي لم يفصل فيها. فقد أفاد على سبيل المثال سكان منطقة ناكوكا في المقاطعة الفرعية نيتيبي أن زهاء ٢٠ جندياً إندونيسياً قاموا في ٢٩ أيار/مايو بتفكيك هيكلين أقامتهما حكومة تيمور - ليشتي تفكيكا جزئياً في هذه المنطقة التي لم يفصل فيها. وعلى إثر هذا الحادث، غادر بعض السكان المنطقة، وإن عاد معظمهم إليها بعد وقت قصير. ودفع ذلك بكبار المسؤولين التيموريين إلى القيام بعدد من الزيارات إلى المنطقة، وقُدمت إيضاحات تفيد بأن الافتقار إلى التنسيق بين وزاراتهم نتج عنه إنشاء الهيكلين في تلك المنطقة.

٢٠ - وفي أثناء ذلك، تواصلت المناقشات بشأن ترسيم الحدود في المناطق المتبقية التي لم يفصل فيها (حوالي ٣ في المائة من المسافة الإجمالية للحدود)، وعقد آخر اجتماع فني بشأن ترسيم الحدود في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آب/أغسطس في جاكارتا. ويؤمل أن تفضي، في الموعد المحدد، الجهود المتواصلة من أجل المضي قدماً بناء على هذه المحادثات إلى حل مقبول للطرفين يستند إلى التفاهات التي سبق أن تم التوصل إليها على المستوى الفني. وأحرز

التقدم بشأن مسائل أخرى تتعلق بالحدود. ففي ٢٨ تموز/يوليه، نظم احتفال في ديلي حضره وزير خارجية إندونيسيا، مارتي ناتاليغاوا، لبدء العمل ببطاقات الإذن بعبور الحدود التي كانت موضوع نقاش منذ عام ٢٠٠٠. ويؤمل أن ييسر ذلك وصول سكان البلدين الذين يعيشون قرب الحدود إلى الأسواق التقليدية وإجراء الزيارات العائلية. وواصل ضبط الاتصال العسكري التابعين للبعثة تيسير علاقات العمل الفعالة بين وكالتي أمن الحدود لتي مور - ليشتي وإندونيسيا ورصد الحالة الأمنية في شتي أنحاء تيمور - ليشتي. وفضلا عن ذلك، واصلت شرطة البعثة تقاسم المقر مع وحدة دورية الحدود التابعة للشرطة الوطنية لتي مور - ليشتي في نقاط العبور الخمس للحدود مع إندونيسيا وتسيير دوريات مشتركة يوميا من أجل تقديم الدعم الأمني والتوجيهات للشرطة الوطنية لتي مور - ليشتي.

دال - دعم المؤسسات الأمنية وتعزيزها المؤسسي

٢١ - أحرز تقدم في برنامج تسجيل أفراد الشرطة الوطنية وفرزهم ومنحهم شهادات الاعتماد، إذ بلغ حتى ٢٠ أيلول/سبتمبر عدد من تم اعتمادهم بالكامل من ضباط الشرطة الوطنية ٢٩٤٤ ضابطا (من بينهم ٥٦٥ امرأة)، أي ما يمثل ٩٤ في المائة من قوامها. أما فيما يخص الضباط المتبقين البالغ عددهم ٢٠٣ ضابطا (من بينهم ١١ امرأة) الذين لم يعتمدوا نهائيا بسبب قضايا جنائية أو تأديبية جارية، فتعين على فريق التقييم بقيادة تيمور - ليشتي البت في حالة ١٠٥ ضابط منهم (من بينهم امرأتان). وأوصى الفريق بوقف ٥٢ ضابطا (من بينهم امرأة واحدة) عن العمل ومواصلة التحقيق بشأنهم. ولم تتخذ الحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي تدابير ضد ضباط الشرطة الوطنية غير المعتمدين المذكورين. وقد انتهت مدة ولاية فريق التقييم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتناقش الحكومة والبعثة حاليا إمكانية إسناد مهام الفريق لمكتب المفتشية العامة لوزارة الدولة لشؤون الأمن من أجل كفالة الأخذ أكثر بزمam الأمور على المستوى الوطني وإدراج العملية في صلب النظام القانوني التيموري.

٢٢ - وبناء على الاتفاق الذي أبرمه رئيس الوزراء وممثلتي الخاصة السابقة في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩ (انظر الفقرة ٢٠ من الوثيقة S/2009/504) الذي يعيد تأكيد المعايير المتفق عليها لاستئناف الشرطة الوطنية لتي مور - ليشتي مسؤولياتها الأساسية في مجال حفظ الأمن، وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر كانت أفرقة التقييم المشتركة التي تضم ممثلين مدنيين وآخرين عن الشرطة من الحكومة وبعثة الأمم المتحدة قد انتهت من تقييم المقاطعات الـ ١٣ جميعها و ٦ وحدات. وبلغ مجموع عمليات تقييم المقاطعات والوحدات ٢٩ عملية، جري تقييم بعضها أكثر من مرة. واستأنفت الشرطة الوطنية لتي مور - ليشتي الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية في مجال حفظ الأمن في مقاطعة إينارو في ١٢ نيسان/أبريل، ومقاطعة بوكو في ١٦ نيسان/أبريل، ومقاطعة ليكيتشا في ٧ أيلول/سبتمبر، ومقاطعة إرميرا في ١٠ أيلول/سبتمبر. وإجمالا،

استأنفت ثماني مقاطعات وثلاث وحدات الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية في مجال حفظ الأمن، بينما استوفت مقاطعتان وثلاث وحدات المقتضيات المطلوبة وستستأنف الاضطلاع بالمسؤولية الأساسية في مجال حفظ الأمن في تاريخ لاحق في أيلول/سبتمبر. أما فيما يخص المقاطعات الثلاث والوحدات الثلاث التي خلص التقييم إلى عدم استعدادها لاستئناف مسؤولياتها، بما فيها مقاطعة ديلي، فقد اشتركت شرطة بعثة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في وضع وتنفيذ تدابير لتعزيز قدراتها المؤسسية من أجل تسهيل استئنافها لمسؤولياتها في نهاية الأمر. وشملت هذه التدابير تعزيز القدرات اللوجستية للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وتنظيم دورات تدريبية موجهة مشتركة بين شرطة البعثة والشرطة الوطنية في مجالات مثل المهارات الإدارية والتحقيق في أعمال العنف الجنساني وجهود مكافحة الاتجار بالبشر وخفارة المجتمعات المحلية.

٢٣ - وفي المقاطعات والوحدات التي سبق أن استأنفت فيها الشرطة الوطنية الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية في مجال حفظ الأمن، أدت شرطة البعثة دورا بالغ الأهمية في رصد وتتبع ما تحزره الشرطة الوطنية من تقدم، وظلت في الآن نفسه رهن الإشارة من أجل إسداء المشورة وتقديم التوجيهات وتوفير الدعم التنفيذي ومحتفظة بالقدرة على تولي مهام إنفاذ القانون مجددا على نحو مؤقت في الحالات القصوى، عند الاقتضاء. وفي هذه المقاطعات والوحدات، وردت إفادة واحدة عن انتهاكات لحقوق الإنسان وأبلغت شرطة البعثة بست قضايا تأديبية. وفي جميع الحالات، بادرت الشرطة الوطنية باتخاذ الإجراءات التأديبية. غير أن أنشطة الرصد في المقاطعات كشفت عن أنه رغم التحسن المتواصل في أداء الشرطة الوطنية، ثمة حاجة إلى مزيد من التدريب والدعم اللوجستي لكفالة اطراد النمو المؤسسي للشرطة الوطنية. وقد باشرت الحكومة والبعثة محادثات بشأن أدوار ومسؤوليات شرطة البعثة فيما يتعلق بالتوجيه وإسداء المشورة والرصد بعد استئناف الشرطة الوطنية الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية في مجال حفظ الأمن في جميع المقاطعات والوحدات، من أجل تيسير التقدم السلس والفعلي صوب إعادة تشكيل الشرطة الوطنية تشكيلا كاملا.

٢٤ - وفي ٢٧ آذار/مارس، أعلنت الحكومة عن أولى ترقية ضباط الشرطة منذ إنشاء الشرطة الوطنية. ووسعت الترقية عدد الرتب المتاحة من الرتبة ٤ إلى الرتبة ١٢. وفي ٩ تموز/يوليه، قام القائد العام للشرطة الوطنية رسميا، في إطار أولى مبادرة لتنفيذ عمليات الترقية، بتعيين ٧٣ ضابطا، من بينهم أول امرأة تتولى منصب قائد مقاطعة في مقاطعة ليكيتشا. وقد تكفلت الحكومة بالكامل بعملية الترقية بدعم من لجنة ضمت خمسة خبراء دوليين (من أستراليا والبرتغال وسنغافورة وماليزيا ونيوزيلندا) وبدعم تقني من شرطة البعثة.

٢٥ - ورغم إجراء الترقية بتراهة وشفافية بناء على معايير محددة دون وجود ما يدل عن المحاباة فيها، أعرب عن القلق لأن بعض ضباط الشرطة الوطنية رقوا رغم أنهم معنيون بقضايا

تأديبية جارية، بينما لم يستوف آخرون الشروط القانونية، مثل التوفر على الرتب اللازمة. وبذلت جهود متضافرة لاستبعاد الضباط غير المناسبين من عملية الترقيات، إذ أن ٨١ ضابطاً في الشرطة الوطنية في المجموع اعتبروا غير مؤهلين للترقية بسبب إدانات جنائية أو مخالفات تأديبية. غير أن سبعة ضباط في الشرطة الوطنية عينوا في رتب كبرى لا يزال يتعين اعتمادهم نهائياً، بينما تمت ترقية ٣٣٩ ضابطاً في الشرطة الوطنية في انتظار نتائج الإجراءات الجنائية أو العمليات التأديبية. وفضلاً عن ذلك، تثير نتائج عملية ترقية ضباط الشرطة الوطنية في وحدة دورية الحدود ووحدة الشرطة الخاصة والوحدة البحرية القلق لأن النقاط التي حصلوا عليها في الاختبار الكتابي كانت أقل بكثير من النقاط المحصلة من قبل نظرائهم من الضباط في الوحدات الأخرى. وإذا لم تعالج هذه المسائل على النحو المناسب، فمن شأنها أن تنال من ثقة الشرطة الوطنية في عملية الترقيات.

٢٦ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه، أصدر مركز تدريب الشرطة دليلاً للتدريب على التحقيقات في أعمال العنف الجنساني وضع بدعم من شرطة البعثة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومساعدة ثنائية من أستراليا. ثم بادر المركز بتنظيم دورة تدريبية في مجال التحقيقات في أعمال العنف الجنساني لأجل الشرطة الوطنية في تموز/يوليه، وبلغ مجموع أفراد الشرطة الوطنية الذين استفادوا منها حتى الآن ٤٠ فرداً (منهم ٣٠ امرأة). وفي الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى تموز/يوليه، نظم المركز أيضاً سبع دورات تدريبية مدة كل منها ثلاثة أيام في مجالات حقوق الإنسان، والتوعية الجنسانية، والعنف الجنساني (عما في ذلك العنف المتزلي)، وإنفاذ القانون بدعم من البعثة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة. واستفاد من الدورات التدريبية ما مجموعه ١٧٩ من أفراد الشرطة الوطنية (منهم ٥٩ امرأة) و ٩٣ من ضباط شرطة البعثة (منهم ١٢ امرأة).

٢٧ - وواصلت القوات المسلحة التيمورية أيضاً مساعي تطوير مواردها البشرية وقدراتها المؤسسية. ففيما بين ٥ و ٩ تموز/يوليه، نفذ ضباط الاتصال العسكري التابعين للبعثة برنامجاً توجيهياً لمدة خمسة أيام شارك فيه ثلاثة ضباط من القوات المسلحة التيمورية من أجل إطلاعهم على المهارات والمعارف والمواقف المطلوبة لتولي مهمة ضابط اتصال عسكري، وذلك وفقاً لتطلعات الحكومة إلى نشر أفراد عسكريين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل. واحتفلت الحكومة في ١١ حزيران/يونيه احتفالاً رسمياً بتدشين زورقي دورية تابعين للعنصر البحري للقوات المسلحة التيمورية. والزورقان يدخلان في إطار استراتيجية الحكومة لمكافحة صيد الأسماك غير القانوني في بحارها الإقليمية وفي منطقتها الاقتصادية الخالصة ولحمايتها. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أجرى حوالي ١٠٠ من أفراد القوات المسلحة

التيمورية حواراً مفتوحاً بشأن المساواة بين الجنسين قام بتيسيره مكتب وزير الدولة المكلف بالنهوض بالمساواة.

٢٨ - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة دعم تطوير دائرة الهجرة التابعة للشرطة الوطنية من خلال برنامج موسع لبناء القدرات، وتقديم الدعم القانوني الفني لتنقيح قانون الهجرة واللجوء، والمساعدة في وضع نظام لإدارة المعلومات على الحدود. وتواصلت أنشطة مكافحة الاتجار بالبشر في إطار البرنامج المشترك لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة مساعدة مباشرة، شملت تسهيل عودة ١٦ شخصاً من ضحايا الاتجار بالأشخاص وإعادة إدماجهم من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر.

هاء - الاستعراض الشامل لقطاع الأمن

٢٩ - أحرز تقدم ملموس على صعيد الإطار التشريعي والسياساتي الشامل لقطاع الأمن، ولا سيما بإصدار الرئيس للقوانين المتعلقة بالأمن الوطني والدفاع الوطني والأمن الداخلي في ٢١ نيسان/أبريل. وإلى جانب هذه القوانين، ستيح السياسة العامة للأمن الوطني التي يجري النظر فيها في مجلس الوزراء إطاراً عاماً للتنسيق في المجال الأمني. ويستعرض حالياً مكتب الرئيس بالتشاور مع الجهات المعنية الوطنية مشروع استعراض شامل للقطاع الأمني أعد بمساعدة فنية من البعثة. ويجري حالياً وضع تشريعات أخرى مثل قانون الحماية المدنية.

٣٠ - وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم لبناء قدرات القطاع الأمني، بسبل منها تعزيز الرقابة المدنية من خلال مشروع استعراض القطاع الأمني (انظر الفقرة ٢٤ من الوثيقة S/2009/72)، وهو مشروع مشترك بين بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعكس النهج المتكامل للبعثة. وشملت المبادرات الممولة في إطار المشروع ما يلي: إجراء دراسة استقصائية لصورة الجمهور عن القطاع الأمني؛ ودعم تنظيم شركات الأمن الخاصة؛ وتقييم قدرة الحكومة على مواجهة حالات طوارئ مركبة؛ ودعم آليات الإنذار المبكر المزمع إقامتها من قبل وزارة الدولة لشؤون الأمن؛ وتنظيم مجموعة من المحاضرات عن إصلاح القطاع الأمني يستضيفها الرئيس؛ وتدريب موظفي قطاع الأمن الرئيسيين؛ وتقييم القدرات العملية لمعدات الإدارة الوطنية لمكافحة الحريق؛ والتدريب على إصلاح معدات الاتصال بالراديو؛ وتوظيف خبراء وطنيين ودوليين في مؤسسات الدولة الرئيسية.

ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان وإقامة العدل

ألف - توفير الدعم لرصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها

٣١ - تظل انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد خدمات الأمن، لا سيما إساءة المعاملة والاستخدام المفرط للقوة، موضع قلق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ادعاءات تتصل بـ ٥٩ حالة انتهاك ارتكبتها أفراد من قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي و ١٣ حالة انتهاك ارتكبتها أفراد من القوات المسلحة التيمورية. وعلى الرغم من وجود دلائل على تدعيم الآليات التأديبية الداخلية في قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، كان التقدم بطيئاً في تقديم أفراد خدمات الأمن المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات إلى العدالة عن طريق المحاكم. فعلى سبيل المثال، لم يصدر مكتب المدعي العام أي لائحة اتهام فيما يتعلق بحادثين يزعم أن ضباطاً في قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي قاموا خلالهما بإطلاق النار على مدنيين: حادث في ديلي وقع في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ جرح خلاله شخص بينما أصيب شخص آخر بجروح أودت بحياته. (انظر S/2010/85، الفقرة ٩) وحادث آخر وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أصيب خلاله مدني آخر بجروح بالغة. وإن فريق الرقابة المدني الذي أنشأته الحكومة في أوائل كانون الثاني/يناير للإشراف على التحقيق الذي تجريه قوة الشرطة في حادث إطلاق النار الذي وقع في ديلي والذي لقي فيه مدني مصرعه لم يجتمع منذ ٢١ كانون الثاني/يناير. وفي أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر، أفيد عن حالتي سوء سلوك مزعوم من جانب أفراد من القوات المسلحة التيمورية وعن وقوع حادث يقال أن أفراد من القوات المسلحة التيمورية، عند التصدي فيه لاشتباك، اعتدوا زعماً بشدة على مدني، مما أودى بحياته. وينبغي أن تحقق الشرطة في هذين الحادثين وأن تتبع الإجراءات السليمة من خلال النظام القضائي. كما أفيد عن وقوع عدد كبير من حوادث العنف الجنساني. ومع أن العنف العائلي يعتبر جريمة عامة، فإن العديد من هذه الحالات لا تزال تسوى عن طريق الآليات التقليدية التي لا تتفق دائماً مع معايير حقوق الإنسان الدولية.

٣٢ - وفي ٣ آذار/مارس، أصدرت محكمة ديلي المحلية حكمها في القضية المرفوعة ضد ٢٨ مدعى عليهم متهمين بضلوعهم في الاعتداءين اللذين استهدفا في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ الرئيس ورئيس الوزراء، فأدانت ٢٤ شخصا من المدعى عليهم وبرأت ٤. وأدين جميع المدعى عليهم الـ ١٠ المتهمين بالاعتداء على الرئيس بتهم مختلفة وحكم عليهم بالسجن لمدة ١٦ عاماً. ومن المدعى عليهم الـ ١٧ المتهمين بضلوعهم في الاعتداء على رئيس الوزراء، حكم على ١٣ بالسجن لمدة تسع سنوات وأربعة أشهر بينما حكم على متهم

واحد بالسجن لمدة عشر سنوات وثمانية أشهر. وفي ١٤ حزيران/يونيه، أكدت محكمة الاستئناف هذه الأحكام. وقامت منظمات المجتمع المدني و بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي برصد المحاكمات، واعتبر أنها دعمت عموما معايير حقوق الإنسان للمحاكمة العادلة. إلا أن الرئيس قرر في ٢٠ آب/أغسطس تخفيف الأحكام الصادرة بحق ٢٣ من أصل الـ ٢٤ مدانا وأفرج عنهم في ٢٧ آب/أغسطس. وثمة فرد متهم أيضا بارتكاب الجرائم المشار إليها أعلاه أعفي من الاحتجاز خلال المحاكمة ولكن اتخذت بحقه تدابير تقييدية، ولم يلق القبض عليه بعد ذلك لقضاء مدة عقوبته. وعليه، لم يمنح هذا الشخص مثل الآخرين تخفيفا للحكم الصادر بحقه. وأعربت الكنيسة الكاثوليكية ومنظمات المجتمع المدني عن قلقها من أن يسهم تخفيف الأحكام إلى إيجاد تصورات عن إمكانية الإفلات من العقاب بالرغم من أن الرئيس أوضح أن تخفيف الأحكام تقرر بالتشاور مع جهات من بينها الحكومة وأعضاء البرلمان وأسر الضحايا والجنّة، ووفقا للدستور والقوانين المنطبقة. وأشار الرئيس أيضا إلى أنه سيفرج عن السجناء إفراجا مشروطا وأتهم سيعادون فورا إلى السجن في حال خرقوا شروط الإفراج عنهم.

٣٣ - وتواصلت مبادرات تدعيم مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة من خلال برنامج مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وشملت هذه المبادرات التدريب وحلقات العمل والتوجيه، لا سيما فيما يتعلق بالتحضير للاستعراض الدوري الشامل الوشيك لتيمور - ليشتي الذي سيجريه مجلس حقوق الإنسان. وفي ١٤ نيسان/أبريل، أدى أمين حقوق الإنسان والعدالة، سيباستياو دياس شيمينس، اليمين للعمل لفترة أربع سنوات أخرى. وبالإضافة إلى تقاريره السنوية المقدمة إلى البرلمان في ١ تموز/يوليه، قدم مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة تقارير إلى المؤسسات الحكومية ذات الصلة عن الحق في الغذاء والحق في التعليم وعن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال العمليات الأمنية المضطلع بها في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه في مقاطعتي بوبونارو وكوفاليمبا. وبالرغم من التحسن المتواضع في قدرات مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، تظل هناك مخاوف من أن تكون ميزانية المؤسسة وملاكها غير كافيين حاليا لتنفيذ ولايتها بفعالية. وبدأت اللجنة الوطنية لحقوق الطفل، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، عملية توعية عامة بشأن اتفاقية حقوق الطفل وعمل اللجنة الوطنية وواصلت بناء قدرات موظفيها.

٣٤ - وأحرز تقدم محدود في مساءلة المسؤولين عن ارتكاب أعمال إجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان خلال أزمة عام ٢٠٠٦، حسبما أوصت به لجنة التحقيق الخاصة المستقلة (انظر S/2006/628، الفقرة ٤٢). وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، صدرت الأحكام النهائية في سبع قضايا تنطوي على إدانة ١٠ أشخاص. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان توفير

التمويل لوظيفة مدع عام دولي للعمل على تلك القضايا. وفي ١٨ حزيران/يونيه، برئ أربعة أشخاص، بمن فيهم القائد السابق لقوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي في مقاطعة ليكيتشا، من التهم المتصلة بشن هجوم على مقر إقامة القائد العام للقوات المسلحة التيمورية في ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦. وكانت هذه المحاكمة الثالثة المتصلة بالأحداث نفسها بعد أن أمرت محكمة الاستئناف بمعاودة المحاكمة في حالتين بسبب ارتكاب أخطاء إجرائية. وظلت العقوبات التي تعيق تنفيذ الأحكام قائمة. وفي ٢٠ آب/أغسطس، خففت أيضا الأحكام الصادرة بحق ثلاثة أفراد من القوات المسلحة التيمورية متهمين بارتكاب جرائم قتل ومحاولة قتل في عمليات إطلاق النار التي أودت بحياة ثمانية ضباط من قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي في عام ٢٠٠٦. وأفرج عنهم فوراً وعادوا إلى الخدمة الفعلية، بما يمثل انتهاكا لأنظمة الخدمة العسكرية. وفي ٢٨ تموز/يوليه، دفع مبلغ قدره ٢٥٠٠ دولار لكل أرملة من أرامل ضباط قوة الشرطة الوطنية لتيemor - ليشتي الثمانية الذين قتلوا، وذلك وفقاً لما أمرت به محكمة ديلي المحلية في حكمها الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. إلا أن مصدر المبالغ المدفوعة لا يزال غير واضح بالرغم من أن المحكمة اشترطت تحديداً أن يدفع المدعى عليهم التعويضات. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أصدرت محكمة ديلي المحلية حكمها في قضية فاتو آهي التي تنطوي على ٢٧ مدعى عليهم متهمين بارتكاب جرائم قتل واستخدام الأسلحة بغرض الإخلال بالنظام العام والتمرد. ويرى جميع المتهمين بسبب الافتقار إلى الأدلة.

٣٥ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، وقع مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة ولجنة حقوق الإنسان الوطنية الإندونيسية على مذكرة تفاهم بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصدقة. وفي ١٦ حزيران/يونيه، قدم رسمياً إلى رئيس البرلمان مشروعاً قانونين بشأن إنشاء مؤسسة لمنظمة أعمال لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصدقة وبشأن جبر الأضرار (انظر S/2010/85، الفقرة ٧٦). وفي ٦ و ٧ تموز/يوليه، نظم البرلمان مشاورات عامة بشأن مشروع القانونين نشأت عنها توصيات ستدمج في المشروعين المنقحين قبل إجراء المزيد من المناقشات. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي المساعدة التقنية لوضع مشروع القانونين.

٣٦ - وواصل فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة التابع للبعثة تحقيقاته في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في عام ١٩٩٩ في ٩ من أصل ١٣ مقاطعات تحت الإشراف العام لمكتب المدعي العام. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، اختتمت التحقيقات في ١٦٣ قضية من أصل القضايا المعلقة البالغ عددها ٣٩٦ قضية. ويجري التحقق حالياً في ٢٩ قضية إضافية. ودفعت عجلة التحقيقات بانتداب خمسة محققين شرطة تابعين للبعثة و ١٠ محققين وطنيين إلى الفريق.

٣٧ - وواصلت البعثة إيلاء الأولوية العليا لسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك توفير إحاطات إعلامية تمهيدية وبرامج تدريب عادي لجميع موظفي الأمم المتحدة في مجال منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وشمل ذلك توفير دورات تعريفية لجميع موظفي البعثة من المدنيين وأفراد الشرطة عند وصولهم. كما واصلت البعثة برامج التوعية من خلال مكاتبها الإقليمية لإرهاف وعي موظفي الأمم المتحدة والمجتمعات المحلية بمعايير السلوك المتوقعة من موظفي الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يبلغ عن أي حالة استغلال أو انتهاك جنسي. وواصلت البعثة أنشطة التوعية التي تضطلع بها في إطار استراتيجية "الأمم المتحدة مهمة". وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ٨٩٩ موظفاً (١٣٩ امرأة) تابعين للبعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تدريباً يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

باء - توفير الدعم لبناء القدرات وتعزيز نظام العدل

٣٨ - في ١٧ حزيران/يونيه، أطلقت وزارة العدل الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل في تيمور - ليشتي التي تتضمن معظم التوصيات الواردة في تقرير التقييم الشامل المستقل لاحتياجات قطاع العدل الذي أنجز في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ (انظر S/2009/504، الفقرة ٥٠ و S/2010/85، الفقرة ٧٣). وزاد عدد الجهات الفاعلة الوطنية في قطاع العدل إلى ٤٩ (١٨ امرأة) واستمر انتقال مهام الجهات الفاعلة القانونية الدولية من المهام التنفيذية إلى أداء الأدوار الاستشارية. وأحرز تقدم أيضاً في الاستخدام المتزايد لنظام العدل الرسمي. وفي الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه، سجلت ١٦٢٨ قضية ادعاء جديدة وتمت معالجة ١٧٦٢ قضية، مما يجعل مجموع عدد المحاكمات الجنائية ٩٦٥ ٤ محاكمة. وهذا تطور يبعث على الارتياح إلا أن إدارة حجم القضايا بفعالية ما زالت تمثل تحدياً وإن العزيمة على المقاضاة ضعيفة في بعض الأحيان. واتخذت، بدعم من البعثة والبرنامج الإنمائي، مبادرة هامة من أجل تحسين نظام إدارة القضايا في قطاع العدل. ومن المتوقع بدء العمل بالنظام الجديد في مكتب المدعي العام بحلول تشرين الأول/أكتوبر ومن المرجح الأخذ به أيضاً في المؤسسات القانونية الأخرى في أوائل عام ٢٠١١.

٣٩ - ووضعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعض الأطر التشريعية الهامة التي تراعي المنظور الجنساني. وفي ٢١ حزيران/يونيه، أصدر الرئيس قانون مكافحة العنف العائلي وفرت البعثة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المشورة التقنية بشأنه. وتقدم البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعماً منسقاً إلى عملية تنفيذ القانون من جميع جوانبها، بما ذلك إلى وزير الدولة لتعزيز المساواة الذي يترأس جهود تطوير خطة التنفيذ وإلى المجتمع المدني من أجل إرهاب الوعي بالقانون.

رابعاً - دعم "الاتفاق" والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية والمساعدة الإنسانية

ألف - الدعم المقدم لعملية الاتفاق

٤٠ - استمر التقدم في تحقيق الأهداف الوطنية ذات الأولوية التي تشكل الاتفاق الدولي من أجل تيمور - ليشتي (انظر S/2008/501، الفقرة ٣٦). ففي ٦ نيسان/أبريل أيد مجلس الوزراء الأولويات الوطنية لعام ٢٠١١ مع التركيز على الهياكل الأساسية والطاقة والتنمية الريفية والموارد البشرية. وقدمت البعثة، في ظل التعاون الوثيق مع البنك الدولي، الدعم إلى أمانة الأولويات الوطنية التي تخضع لإشراف وزارة المالية. وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه كانت نسبة ٣٠ في المائة من الأهداف الفصلية قد تم تحقيقها مع المضي على نفس المسار لتحقيق الأولويات المتبقية حتى تكتمل بنهاية السنة.

٤١ - تمت إعادة تنشيط اللجنة التوجيهية الوطنية بالأهداف الإنمائية المعنية للألفية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير وعقدت اللجنة بالفعل اجتماعين برئاسة وزير المالية في ٢٦ كانون الثاني/يناير و ٢٦ آذار/مارس. وفي الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي انعقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر في نيويورك، قدم الرئيس راموس أورتا تقرير تيمور - ليشتي الشامل الثالث بشأن التقدم المحرز صوب تحقيق تلك الأهداف. وواصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم دعمهما إلى أمانة الأهداف الإنمائية للألفية. وقامت الحكومة أيضاً، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وبإسهام من البنك الدولي بإعداد كتيب عن الأهداف الإنمائية للألفية يلخص موقف تيمور - ليشتي الحالي ويحدد مؤشرات تحقيق تلك الأهداف وما ينطوي عليه تحقيقها من آثار فيما يخص السياسات العامة. ولقد بلغت وزارة المالية المراحل الأخيرة من مراجعة مشروع الكتيب.

باء - التنمية الاجتماعية - الاقتصادية

٤٢ - طبقاً لمصرف التنمية الآسيوي يتوقع أن يحقق الاقتصاد نمواً بمعدل ١٠,٤ في عام ٢٠١٠. وكان مصدر النمو هو زيادة الإنفاق الحكومي في قطاعات من بينها القطاع الزراعي حيث أنفقت في بنود من قبيل الأسمدة والجرارات. وشملت الزيادة في الميزانية التي تمت الموافقة عليها في تموز/يوليه زيادة كبيرة في الإنفاق العام بلغ حجمها ٣٨,٧ في المائة. وتمثلت معظم الزيادة في التحويلات النقدية والإنفاق على المشاريع الرأسمالية صغيرة الحجم. وتتوقع الحكومة تحقيق نمو ثنائي الرقم على المدى المتوسط وانخفاضاً في التضخم. وطبقاً لتقديرات البنك الدولي الأولية فقد انخفض معدل الفقر من ٤٩ في المائة إلى نسبة ٤١ في المائة منذ أواخر عام ٢٠٠٧.

٤٣ - وواصل صندوق النفط نموه نتيجة لارتفاع أسعار النفط وبلغ حجمه ٦,٢ بليون دولار في آذار/مارس ٢٠١٠. ويتوقع البنك الدولي أن يبلغ معدل التضخم في المتوسط ٥ في المائة في العام الحالي. وكانت الميزانية الأصلية لعام ٢٠١٠ قد أبقت حجم الإنفاق في حدود الدخل المستدام المقدّر بمبلغ ٥٠٢ مليون دولار ومع الزيادة في الميزانية ستتجاوز النفقات ذلك المبلغ بما مقداره ٣٠٩ ملايين دولار.

٤٤ - وفي ٧ نيسان/أبريل استضافت الحكومة الاجتماع الثالث للشركاء الإنمائيين لتيمر - ليشتي الذي قدم فيه رئيس الوزراء ملخصاً للخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية وألقى خطاباً تضمن تحليلاً انتقادياً لأوجه النقص في المساعدة الأجنبية المقدمة إلى تيمور - ليشتي. وشجعت ممثلي الخاصة الجهات المانحة على مواصلة تقديم الدعم بشكل يمكن التنبؤ به على المدى الطويل. وفي الوقت ذاته أبدى أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري تعليقات مستفيضة على موجز الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية بصيغتها التي عرضت في الاجتماع وذلك بهدف دعم تفعيل الخطة وتحويلها إلى سلسلة من الخطط الإنمائية المتوسطة المدى في حدود الاعتمادات المالية المتفق عليها. وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ نيسان/أبريل استضافت الحكومة، في ديلي، تحت رعاية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الاجتماع الأول للحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول الذي حضرته وفود من أكثر من ٥٠ بلداً فضلاً عن الوكالات الدولية. وفي إطار التحضير لذلك الاجتماع عقد اجتماع قمة لمجموعة الدول المهشة السبع في ٨ نيسان/أبريل. وفي ١٠ نيسان/أبريل انتخبت تيمور - ليشتي رئيساً مشاركاً لمدة عامين لمجموعة الدول المهشة السبع وشركائها.

٤٥ - وفي ١١ و ١٢ أيار/مايو عقدت وزارة التربية بدعم من اليونيسكو واليونيسيف والخطة الدولية وهي منظمة غير حكومية أول مؤتمر وطني بشأن التعليم الشامل انبثقت منه توصيات تتعلق بالسياسة العامة وتتناول كيفية تحسين فرص حصول الأطفال على التعليم. وفي الفترة من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليه استضافت المجموعة البرلمانية النسائية مؤتمراً وطنياً عن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والتثقيف الجنسي وذلك بمساعدة تقنية شارك في تنسيقها صندوق الأمم المتحدة للسكان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الصحة العالمية. وسبق عقد المؤتمر الوطني سبع مشاورات إقليمية كان السبب في انعقاده، القلق إزاء ارتفاع معدلات حمل المراهقات وإكمال البنات الدراسة.

٤٦ - وأحرزت الحكومة تقدماً أيضاً بشأن الدراسات التي توفر بيانات اجتماعية واقتصادية حيوية لأغراض التخطيط. وصدرت في ٢٩ نيسان/أبريل النتائج الأولية

للاستقصاء الديمغرافي والصحي الثاني للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ الذي أجرته الحكومة ومن المقرر أن يصدر التقرير المفصل النهائي في تشرين الأول/أكتوبر. وقد أعدته مديرية الإحصاءات الوطنية تحت رعاية وزارة الصحة وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية وحكومتها أستراليا وأيرلندا. وتشير النتائج الأولية إلى إحراز تقدم في ما يتصل ببعض المؤشرات الحيوية الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال انخفض معدل الخصوبة من ٧,٨ إلى ٥,٧ مواليد لكل امرأة كما انخفض معدل وفيات الرضع من ٦٠ إلى ٤٤ حالة وفاة بين كل ١٠٠٠ مولود حي. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٨٣ إلى ٦٤ حالة وفاة بين كل ١٠٠٠ مولود حي. وتعزى هذه النتائج في جانب كبير منها إلى الجهود التي تبذلها وزارة الصحة من خلال استراتيجيتها الوطنية للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. ويقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى مديرية الإحصاءات الوطنية في إجراء التعداد الثاني للسكان والمساكن وجرت عملية جمع البيانات في الفترة من ١١ إلى ٢٥ تموز/يوليه. ولقد شكلت تلك العملية جهداً لوجستياً كبيراً شارك فيه أكثر من ٤٠٠٠ موظف. ومن المتوقع نشر النتائج الأولية بحلول تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٧ - وبذلت الحكومة عدة جهود لمنع ومكافحة الأمراض والآفات. وتصديا لوباء أنفلونزا الطيور في الفترة من منتصف عام ٢٠٠٩ إلى آب/أغسطس ٢٠١٠ قامت وزارة الصحة بدعم من منظمة الصحة العالمية بوضع خطط للتأهب للوباء شملت تعزيز نظم الإشراف والحصول على أقراص تاميفلو وقامت بتركيب جهاز تهوية في المستشفى الوطني ونفذت مجموعة من الدورات التدريبية للعاملين في مجال الرعاية الصحية. واستطاعت الحكومة أيضاً بدعم من منظمة الصحة العالمية ومن خلال جهود متضافرة في مجال الرعاية الصحية، الحد من معدل انتشار المرض إلى أقل من حالة واحدة بين كل ١٠٠٠٠ حالة.

٤٨ - ولقد ظل الأمن الغذائي يمثل إحدى الأولويات الرئيسية للحكومة في عام ٢٠١٠ مع التركيز بوجه خاص على التوسع في إنتاج الغذاء المحلي. وقامت وزارة الصحة والمصائد بدعم من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بإجراء دراسات شاملة للمحاصيل على نطاق البلاد لتوفير تقديرات أكثر مصداقية بشأن إنتاج الذرة والأرز. وتشير نتائج الدراسة المتعلقة بإنتاج محصول الذرة إلى انخفاض حجم محصول الذرة بمعدل ١٥ في المائة في عام ٢٠١٠ عما كان عليه في عام ٢٠٠٩. كما تشير النتائج الأولية للدراسة الاستقصائية لإنتاج الأرز إلى إمكانية انخفاض حجم المحصول بمعدل ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٠ عما كان عليه في عام ٢٠٠٩. وربما عاد السبب في هذا الانخفاض في إنتاج المحاصيل إلى عدة عوامل تشمل التقدم المحدود المحرز في تنفيذ السياسات الحكومية لتعزيز شراء محاصيل الغذاء المنتجة محلياً في

عام ٢٠٠٩ والذي ربما يكون قد منع المزارعين من توسيع إنتاجهم في عام ٢٠١٠. ودعمت منظمة الأغذية والزراعة جهود الحكومة الرامية إلى تحسين حالة الأمن الغذائي من خلال مبادرات أخرى شملت توزيع أنواع عالية الجودة من الذرة والأرز وبذور الخضروات والأسمدة شملت ٣٥٠٠ أسرة زراعية تفتقر إلى الأمن الغذائي في مقاطعة بوكاو.

٤٩ - وواصلت الحكومة أيضا جهودها لتقديم المساعدة الغذائية إلى شرائح السكان الضعيفة المفتقرة إلى الأمن الغذائي وذلك بدعم من برنامج الأغذية العالمي عن طريق برنامج تغذية الأم والطفل التابع لوزارة الصحة (٤٧٠٠٠ مستفيد) في عام ٢٠١٠ حتى ٣٠ حزيران/يونيه وبرنامج تغذية المدارس التابع لوزارة التعليم (٢٤١٠٠٠ مستفيد) وبرنامج الغذاء مقابل العمل (٦٠٠ مستفيد) الذي يستهدف المجتمعات المحلية المحتاجة للغذاء. وفي ٢٧ أيار/مايو تم افتتاح مصنع لإنتاج الأغذية لتوزيعه عن طريق برنامج تغذية الأم والطفل وذلك بدعم تقني وإداري من برنامج الأغذية العالمي. وفي أوائل عام ٢٠١٠ شاركت الحكومة بقدر أكبر في تسيير وإدارة برنامج تغذية المدارس. ومن المتوقع أن يخفض برنامج الأغذية العالمي معونته الغذائية المباشرة للبرنامج ابتداء من عام ٢٠١١ ولكنه سيواصل تقديم دعمه التقني.

٥٠ - لمساعدة الحكومة على مواجهة التحدي المتمثل في ارتفاع معدلات البطالة ولا سيما في أوساط الشباب، قدمت منظمة العمل الدولية المساعدة التقنية إلى وزير الدولة للتدريب المهني والعمل. وشمل ذلك تقديم المساعدة للبرامج التي توفر فرص عمل مؤقتة لأكثر من ٨٠٠ ٥ شخص (نسبة النساء بينهم ٣٠ في المائة) يعيشون في مناطق ريفية ومساعدة ٥٢٥ ٢ شخصا من طالبي العمل (نسبة النساء بينهم ٦٢,٤ في المائة) وتوفير خدمات التوجيه المهني وتقديم الدعم لنحو ٧٦٤ من العاطلين (نسبة النساء بينهم ٧٩,٧ في المائة) من أجل بدء الأعمال التجارية عن طريق اكتساب المهارات والحصول على التدريب الإداري والائتمانات بالغة الصغر ومجموعات بدء الأعمال.

٥١ - واصلت البعثة مبادراتها في مجال التخضير (S/2010/85، الفقرة ١٦٩) بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري. وشملت المبادرات المشتركة الجديدة تقديم إحاطة عن عملية التخضير كجزء من برنامج التدريب التمهيدي لموظفي الأمم المتحدة الجدد وتشجيع الموظفين على الطباخة على الجانبين وتركيب معدات لإعادة تدوير العلب والبلاستيك وتحذير السائقين من إبطاء دوران المحركات لفترات طويلة. وفي ١٦ شباط/فبراير اقترح الرئيس راموس أورتا بالاشتراك مع حكومة ملديف إعلان مبادرة بشأن تغير المناخ.

جيم - المساعدة الإنسانية

٥٢ - في ٢٨ شباط/فبراير تم الإغلاق النهائي لآخر مأوى مؤقت للمشردين داخليا وذلك بدعم من المنظمة الدولية للهجرة. وفي ٣١ أيار/مايو نفذت وزارة التضامن الاجتماعي أيضا عنصر المساعدة الإسكانية في استراتيجية الإنعاش الوطنية (انظر S/2010/85، الفقرة ١٤). وشملت زيادة الميزانية الموافق عليها في ٢ تموز/يوليه اعتمادا قدره ٤ ملايين دولار للمساعدة في البت في المطالبات المتبقية التي يصل عددها إلى ٦٠٠ ٤ مطالبة تقريبا تتعلق بالتعويض المالي كي تقوم الوزارة بتجهيزها قبل نهاية السنة. وبما أن تيمور-ليشتي لم تعد تواجه أزمة إنسانية فقد ألغى نائب ممثلي الخاصة المعني بدعم أجهزة الحكم والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية لقب منسق الشؤون الإنسانية.

٥٣ - في تموز/يوليه و آب/أغسطس، هطلت الأمطار في غير موسمها مما أثر سلباً على الساحل الجنوبي ومقاطعة ديلي وتسبب في حدوث فيضانات وانهمارات أرضية تضررت بها ٢٠٣٨ أسرة على الأقل وألحقت أضراراً جسيمة بـ ١٤٦ منزلاً ولقي فيها أربعة أشخاص مصرعهم وانهارت جسور وتصديا لذلك قامت البعثة بدعم من المنظمة الدولية للهجرة بتقديم الدعم التقني واللوجستي أثناء الفيضانات في مقاطعة كوفاليمما يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه وساعدت في إحلاء الأسر أثناء الفيضانات في مقاطعة ديلي يومي ٨ و ٩ تموز/يوليه. ووفرت البعثة على سبيل الدعم طائرات هليكوبتر لتوصيل الإمدادات الحكومية وللزيارات التي قامت بها بعثات التقييم إلى المناطق المتضررة طوال شهري تموز/يوليه و آب/أغسطس. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي المساعدة التقنية إلى الحكومة لإجراء تقييم لحالة الأمن الغذائي في ضوء الأضرار التي لحقت بالمحاصيل. وقد سلطت الأضرار التي تسببت فيها الفيضانات والانهيارات الأرضية الضوء على الحاجة إلى الدعم المستمر من أجل تقوية القدرة في مجال التأهب والتصدي للكوارث وتعزيز التنسيق المشترك بين الوزارات تصديا للكوارث الطبيعية.

خامسا - الجوانب المالية

٥٤ - قضت الجمعية العامة، في قرارها ٦٤/٢٧٦ المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بتخصيص مبلغ قدره ٢١٨,٨ مليون دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠، كانت قيمة الأنصبة المقررة غير المسددة في الحساب الخاص للبعثة ١٠٩ ملايين دولار. وكان مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٨٢٧,٥ مليون دولار.

٥٥ - وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠، كان مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة في البعثة بوحدات الشرطة المشكلة ١,٨ مليون دولار. ووفقاً لجدول السداد الفصلي، سددت تكاليف وحدات الشرطة المشكلة للفترة حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠ وسددت مدفوعات المعدات المملوكة لوحدات الشرطة المشكلة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

سادسا - الملاحظات

٥٦ - من المشجع أن التقدم لم يتوقف في مجالات الأربع ذات الأولوية التي كُلفت بها البعثة، وتشمل أوجه التقدم، مبادرات الحوار المتعلقة بالمسائل الوطنية البالغة الأهمية، وإحراز المزيد من التقدم في استئناف الشرطة الوطنية الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية عن حفظ الأمن، وإصدار مجموعة التشريعات المتعلقة بالأمن الوطني، ووضع الخطة الإنمائية الاستراتيجية، والخطة الاستراتيجية لقطاع العدل في تيمور - ليشتي. وتلك أمثلة على تزايد تركيز تيمور - ليشتي على المسائل التي تطرح قدراً أكبر من التحدي أمام البلد في الأجل الطويل. بيد أن تلك الأمور تمثل خطوات أولية على الطريق الذي يتعين أن يسلكه البلد نحو تحقيق السلام والتنمية المستدامين. فلا بد من بذل المزيد من الجهود من أجل التغلب على أوجه الضعف السياسي والمؤسسي والاجتماعي والاقتصادي التي ساهمت في اندلاع أحداث عام ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد، سيكون تقديم دعم متواصل من المجتمع الدولي ضرورياً.

٥٧ - ومن دواعي ارتياحي أن جميع الأحزاب السياسية، بما فيها المعارضة، قد واصلت البرهنة على التزامها الثابت بتوجيه التعبير السياسي من خلال الوسائل الديمقراطية. وتجدر الإشارة إلى أن المعارضة بوجه خاص، قد أبدت إدراكاً للمسؤولية في أداء دورها خلال هذه الفترة. بل إن رئيس الوزراء أشار في خطابه الذي ألقاه بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة لتشكيل حكومة التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية، إلى مساهمة المعارضة في ذلك المسعى. وقد شكّل معتكف القادة الوطنيين الذي نُظِم يومَي ٢١ و ٢٢ آب/أغسطس دليلاً على ما يبذونه من استعداد متزايد للتلاقي من أجل مناقشة المسائل الوطنية ذات الأولوية. وفي هذا الصدد، يلزم التنويه بمبادرات الرئيس راموس أورتا، وكذا بالدعم المقدم من الكنيسة الكاثوليكية، لمساهمتها القيمة في الحوار السياسي والمصالحة. فمن الأهمية بمكان أن تتم المحافظة على زخم تلك المبادرات، وإني أشجع جميع الأطراف على مواصلة مشاركتها الفعالة فيها. وستواصل ممثلي الخاصة، من جهتها، مساعيها الحميدة من أجل تيسير الحوار السياسي بين الأطراف السياسية كافة. بل إن أهمية ذلك قد تزداد مع اقتراب موعد الانتخابات الوطنية المقبلة في تيمور - ليشتي، والتي من المقرر أن تُنظَّم بحلول عام ٢٠١٢.

٥٨ - وفي حين أن الشرطة الوطنية لتييمور - ليشتي قد أحرزت تقدماً مطرداً في استئناف الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية عن حفظ الأمن، تجدر الإشارة إلى أن نجاح عمليتي إعادة تشكيل قوة الشرطة الوطنية وزيادة تطويرها ستتوقفان على عوامل كثيرة، من بينها إضفاء الطابع المؤسسي على الآليات التأديبية الفعالة وهياكل القيادة والمراقبة، وآليات مراقبة الأسلحة، وعمليات التخطيط، وتوفير الدعم اللوجستي الكافي.

٥٩ - وتيسيراً لإحراز تقدم بشكل سلس وفعال صوب إعادة تشكيل قوة الشرطة الوطنية لتييمور - ليشتي بالكامل، لا بد من إقامة شراكة مُعززة بين شرطة البعثة والشرطة الوطنية لتييمور - ليشتي، تجسد تركيز البعثة المتزايد على بناء القدرات. وقد تم تعديل توصيفات وظائف شرطة البعثة وفقاً لذلك، لتعكس خمسة مجالات يتركز فيها الاهتمام ببناء قدرات الشرطة الوطنية: المستشارون، والمحققون الداخليون، والموجهون والمراقبون، والبحث والتطوير في مجال السياسات، والمدربون. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت عملية استقدام ١٩ خبيراً مدنياً لشغل وظائف في إطار عنصر شرطة البعثة من أجل زيادة تعزيز التركيز على بناء المهارات والتنمية المؤسسية، مرحلة متقدمة للغاية. ويجب على الحكومة أيضاً أن تراعي بجدية، في عمليتي الميزنة والتخطيط، الاحتياجات اللوجستية المستمرة للشرطة الوطنية.

٦٠ - وكما أشرت في السابق (انظر S/2010/85، الفقرة ١٧٦)، ينبغي اتباع نهج حذر في التعامل مع إعادة تشكيل شرطة البعثة، وذلك بأن تراعى، من بين عوامل أخرى، الحاجة إلى حضورها حضوراً كافياً في جميع المقاطعات والوحدات لكفالة الرصد وتوفير المشورة والتدريب والتوجيه والدعم على نحو ما يقتضيه الاستمرار في بناء قدرات الشرطة الوطنية وتطوير مؤسساتها. فقد بدأ تقليص قوام شرطة البعثة تدريجياً في نيسان/أبريل حيث جرى خفضه في أيار/مايو، مما يصل مجموعه إلى ٢٢ ضابطاً. ومن المقرر حالياً أن يتم سحب فصيلة واحدة (قوامها ٣٥ ضابطاً) من كل من وحدة الشرطة المشكلة البنغلادشية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ووحدة الشرطة المشكلة الباكستانية في آذار/مارس ٢٠١١. ومن المنتظر أن تجري عمليات خفض تدريجي أخرى لضباط شرطة البعثة في النصف الأول من عام ٢٠١١، على أن يواصل ٨٠٠ ضابط شرطة (من أصل عدد أفراد الشرطة البالغ حالياً ١٠٢٣ ضابطاً) مهامهم في البعثة إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. إلا أن ذلك سيتوقف تحديده على تقييم من المقرر أن يُجرى في أواخر عام ٢٠١٠ أو أوائل عام ٢٠١١.

٦١ - وإنني لأرحب بالتقدم المحرز في وضع السياسة الشاملة والإطار التشريعي لقطاع الأمن، ويحدوني الأمل في الوقت نفسه، في أن يسهم تفعيلهما وسن تشريعات فرعية في زيادة إيضاح عملية تحديد أدوار ومسؤوليات الجيش والشرطة، ولا سيما فيما يتعلق بإسناد دور

هادف للجيش في سياق وقت السلم. فمع أن العلاقة بين الشرطة الوطنية والقوات المسلحة التيمورية قد تحسنت تحسنا ملحوظا منذ عام ٢٠٠٦، قد يسهم عدم توفير ذلك الإيضاح في اندلاع توترات أو أحداث في المستقبل. وسوف تواصل البعثة دعمها لبناء قدرات المؤسسات الأمنية من خلال مشروع قطاع الأمن الذي تضطلع به بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٢ - ومما يثلج صدري التقدم المحرز في تعزيز القدرات الوطنية في قطاع العدل وزيادة فعاليته، بما في ذلك تزايد عدد الجهات الفاعلة القضائية الوطنية وإدراج التوصيات المنبثقة عن التقييم المستقل والشامل للاحتياجات، في الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل في تيمور-ليشتي. وقد تواصل إحراز التقدم في تجهيز القضايا، بتنامي عدد القضايا الجديدة نتيجة زيادة الثقة في النظام القضائي الرسمي. ولا بد من اتباع نهج متضافرة ومتسقة من أجل التغلب على أوجه الضعف في ذلك النظام، بما فيها الافتقار إلى الهياكل الأساسية وعدم توافر الموارد البشرية الكافية، وهي أمور، إن لم تُعالج، يحتمل أن تؤثر على ثقة الجمهور في النظام القضائي.

٦٣ - ومن دواعي الغبطة إنه قد أحرز تقدم في إعداد مشاريع القوانين المتعلقة بإنشاء مؤسسة لمتابعة أعمال لجنة الاستقبال والحقيقة المصالحة ولجنة الحقيقة والصدقة وفي التحضير لها. ويجدر، في هذا السياق، الثناء على البرلمان الوطني لعدم ادخار أي جهد في سبيل ضمان أن تؤخذ الآراء في الاعتبار على أوسع نطاق ممكن وذلك بعقد جلسات استماع علنية بمشاركة مجموعة كبيرة من الجهات المعنية، تضم الضحايا وممثلو المجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني.

٦٤ - وهناك مخاوف من أن يؤدي تخفيف الأحكام الصادرة في عدد من القضايا في ١١ آب/أغسطس، إلى تقويض التحقيقات والمحاکمات التي أوصت لجنة التحقيق بإجرائها في المستقبل، وإلى تكوّن تصور في أذهان عموم الناس بأن السلطات تعامل أفراد قوات الأمن معاملة تفضيلية. بل إن ذلك يمكن أن يؤثر سلبا على الجهود المستقبلية لمكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك الجهود الرامية إلى كفالة المساءلة في قضايا لجنة التحقيق، وإلى إرساء سيادة القانون.

٦٥ - وبالنظر إلى أن الخطة الإنمائية الاستراتيجية ستكون وثيقة هامة يسترشد بها في تحقيق التنمية مستقبلا في تيمور - ليشتي، تجدر الإشادة بالجهود التي يبذلها رئيس الوزراء من أجل مراعاة تطلعات المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد. وبالنظر إلى طول الجدول الزمني للخطة، يتعين أن تكون تلك الخطة وثيقة تحظى بتوافق الآراء. ومع أن هناك العديد من التحديات

الاجتماعية والاقتصادية التي يتعين التصدي لها، فإنه من المهم للغاية أن تركز جهود التنمية على أوجه التفاوت بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وأن تجسد، على نحو ما برهن عليه القادة الوطنيون في معتكفهم يومي ٢١ و ٢٢ آب/أغسطس، قيم البلد وثقافته. وبالإضافة إلى ذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت الأنماط الحالية للإنفاق العام قابلة للاستدامة من أجل تحقيق تنمية طويلة الأجل. ولذا ينبغي أن تقوم الحكومة على نحو مسؤول بتحويل موارد صندوق النفط إلى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية مما من شأنه أن يساهم في مضاعفة آثار ذلك على الاقتصاد. ويعد الالتزام المستمر من جانب المانحين أمراً أساسياً لتنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية.

٦٦ - وكما أشرت في تقريرتي السابق (انظر S/2010/85، الفقرة ١٧٨)، ستجري البعثة مشاورات وثيقة مع الحكومة بشأن تخطيطها للمرحلة الانتقالية. ففي ١٧ أيلول/سبتمبر، عقدت ممثلي الخاصة اجتماعاً مع الرئيس وكبار مسؤولي الحكومة خُصص لمناقشة مسألة وضع استراتيجية يهتدى بها في عملية التخطيط للمرحلة الانتقالية للبعثة وأنشطتها خلال الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٢. وقد اتفق المجتمعون على إنشاء آلية للتخطيط والتنفيذ يشتركون في المسؤولية عنها. واتفقوا أيضاً على أن يعقد فريق توجيهي رفيع المستوى يتولى الإشراف على هذه الآلية، اجتماعه الفصلي الأول في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. وسأوفي المجلس، في تقريرتي المقبل، بالمزيد من المستجدات عن التقدم المحرز في العملية الانتقالية.

٦٧ - وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاصة، أميرة حق، على ما أبدته من مقدرة قيادية، وإلى جميع موظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على ما بذلوه من جهود متواصلة دعماً لشعب تيمور - ليشتي في سعيه إلى النهوض بقضايا السلام والاستقرار والتنمية. وفي هذا الصدد، أود أن أحيي بصفة خاصة الذكرى العزيرة لتاكاهيسا كاواكامي، نائب ممثلي الخاص السابق لدعم قطاع الأمن وسيادة القانون، الذي وافته المنية في شهر آذار/مارس الماضي، وأشيد بعمله المتفاني. وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر إلى قوات الأمن الدولية على دعمها المستمر لجهود البعثة، بما في ذلك جهودها الرامية إلى الحفاظ على استقرار الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي.